الّذي يفسّر سوء فهمه لموضوع علم النحو عند القدماء. وإذا تتبّعنا تعاريف الإعراب في أهمّ المصنفات النحويّة اكتشفنا أنّها تلحّ أيّما إلحاح على أنّه معنى لا لفظ. يقول ابن يعيش : «[هو] الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها. ألا ترى أنّك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يُعْلَم الفاعل من المفعول ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير مايوجد بوجود الإعراب. . .» [1] ومهما كان المضمون الّذي قد نضبطه للفظ معنى فلا يمكن للمحدثين أن ينكروا أن تحديد علامة الإعراب في الشاهد المذكور يميز بين تجربتين بشريّتين عينيتين إذا اعتبرنا المعنى تجربة بشريّة معيشة في مكان ما وزمان ما من قِبَل ذات بشريّة معلومة.

ويزيد هذا المعنى توضيحا الرضي في باب المعرب والمبنى من الاسم، ورد هذا الشاهد عند شرح قول ابن الحاجب : «[الاسم] وهو معرب ومبنى فالمعرب : المركّب الّذي يشبه مبنى الأصل». [2]

وقد اعترض الرضى على هذا التعريف للاسم المعرب من وجهين الوجه الأوّل لغوي ذلك أن لفظ : المركّب: يطلق على أحد الجزئين [أو أكثر] في علاقة

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 72

وانظر أيضا في الباب نفسه الإيضاح في علل النحو ص 69 باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام «الجواب أن يقال إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني هذا القول جميع النحويين إلاّ قطربا...».

وانظر كذلك الخصائص لابن جني ج 1 ص 35 : «باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر من المفعول ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه».

2 شرح الكافية ص : 51 ج 1